يتناقض مع المفهوم الاميركي المعتمد للارهاب، كما عرّفه الرئيس الاميركي، جورج بوش، شخصياً، في مقدمة كتبها لوثيقة أصدرتها وزارة الدفاع الاميركية حول المجموعات الارهابية في العالم، أجرى فيها مقارنة بين «الارهابيين» وبين «المقاتلين من اجل الحرية»، وتضمّنت تعريفاً واضحاً جداً لأولئك وهؤلاء. فـ «الارهابيون»، حسب مفهوم بوش، هم من يهاجمون اهدافاً غير عسكرية، ويقتلون مدنيين عزّلاً من الاطفال والنساء والرجال؛ أمّا «المقاتلون من اجل الحرية»، فهم، بتعريف بوش، أيضاً، من يهاجمون اهدافاً عسكرية، لا مدنيين عزلاً. فكيف يمكن للادارة الاميركية ان تسم العملية بـ «الارهاب» اذا اعتمدت حتى الرواية الاسرائيلية التي تعترف بأن الفدائيين لم يمسّوا أي مدني بأذى، على الرغم من توفّر الظروف لذلك (الأفق، نيقوسيا، ٧/٦/١٩٩٠).

ولتحديد موقف رسمي فلسطيني من الموقف الاميركي المستجد، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد، اجتماعاً بتاريخ ٤ ـ ٧/٦/١٩٩٠، أصدرت، في أعقابه، تصريحاً على لسان مصدر فلسطيني مسؤول، أكد فيه ان اللجنة التنفيذية درست «تلويح بعض الاوساط الاميركية وضغوطها بوقف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني... وأكدت ان مثل هذه المواقف تشكّل ضربة لمساعي السلام وتواطؤاً للتغطية على الدور الاسرائيلي الذي يواصل الجرائم والمذابح ضد الشعب الفلسطيني، والذي يرفض جميع مبادرات وجهود السلام، والذي جعل هذا التواطؤ يدور في حلقة مفرغة منذ أكثر من سنتين» (وفا، ٧/٦/١٩٩٠). كما أعلنت م.ت.ف. عبر بيان صحافي آخر، صدر عن اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد من ١٠ ـ ١١/٦/١٩٩٠، «ان مواقف اللجنة جميعها كانت، ولا تزال، ضد أي عمل عسكري يستهدف المدنيين أيّاً كانت طبيعة هذا العمل، أو تشجيعه» (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٩ ـ ١٥١). وعلّق الناطق باسم البيت الابيض مارلن فيتزووتر على موقف المنظمة قائلاً: «ان الادارة الاميركية تأخذ علماً بالبيان الذي أصدروه [اللجنة التنفيذية] هذا الصباح؛ وتأخذ علماً، أيضاً، بأن البيان، مثله مثل بيانهم السابق، يتبرأ من أي تورط في الحادث الارهابي الذي وقع على اسرائيل في ٣٠ أيار (مايو) الماضي... ان الادارة الاميركية مرتاحة لادانة م.ت.ف. الهجمات ضد المدنيين، وفي الوقت [عينه] تأسف لكون البيان لم يشتمل على ادانة محدّدة لهجوم ٣٠ أيار [مايو]، وتأسف، أيضاً، لكون البيان لم يبحث [في] موضوع العلاقة بين ' ابو العباس' وم.ت.ف.» (الحياة، ١٢/٦/١٩٩٠).

والواقع ان الموقف الفلسطيني، كما عبّرت عنه تصريحات عدد كبير من المسؤولين الفلسطينيين، يمكن اجماله بالنقاط التالية:

- لا يمكن وصف العملية بأنها «هجوم ارهابي» كما ذهب الى ذلك المسؤولون الاميركيون، كونها لم تستهدف أيّاً من المدنيين الاسرائيليين، أو غيرهم، وذلك باعتراف المصادر الاسرائيلية الرسمية كلها. وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، الى ان «نبذ الارهاب» الذي أعلنه الرئيس الفلسطيني لا يشمل أي تعهّد بوقف الكفاح المسلّح ضد القوات الاسرائيلية في كل مكان.

- لا توجد أية صلة للمنظمة بالعملية، حيث لم يجر بحث فيها، أو في اتخاذ قرارها، ضمن أية هيئة من الهيئات الرسمية المخوّلة، مثل اللجنة التنفيذية والمجلس العسكري. كما ان الفدائيين الذين نفّذوها لا يتبعون، رسمياً، جيش التحرير الفلسطيني، الذي يتولّى قيادته الرئيس عرفات شخصياً، كونه القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

- ان عضو اللجنة التنفيذية محمد عباس (ابو العباس) منتخب من جانب المجلس الوطني الفلسطيني الى عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة. وطبقاً للانظمة والاساليب الديمقراطية، فان المجلس الوطني الفلسطيني هو المخوّل النظر، أو عدم النظر، في هذه العضوية (الأفق، ١٤/٦/١٩٩٠).

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

مع تكرار المطالب الاميركية بشأن ادانة العملية البحرية، ومعاقبة جبهة التحرير الفلسطينية، برزت مواقف فلسطينية رافضة لهذه المطالب. فقد أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، عن ان م.ت.ف. ترفض الطلب الاميركي الداعي الى ادانة العملية الفدائية التي نفّذتها جبهة التحرير الفلسطينية؛ ووصف